LINGUISTIC ISSUES

ISSN Online: 2773-2886 | ISSN Print: 2773-2894

A biannual peer reviewed academic non-profit and open access journal on Various Language and Linguistic Issues

Article title: Algerian experience in education training

Author(s): Yamina zighem

Source: Linguistic Issues Journal(LIJ) | مجلة قضايا لغوية, Vol. 5, No. 1(Special), (April 2024), PP117-129

Publisher: Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL) - Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

Url: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/article/view/125

How to cite(APA): zighem, Y. (2024). Algerian experience in education training. مجلة قضايا لغوية | Linguistic Issues Journal, 5(01(Special), 117–129. https://doi.org/10.61850/lij.v5i01(Special).125

Usage Agreement: By using the LIJ journal you are indicating your acceptance of the Terms & Conditions of Use, available at: https://qadaya-lugawiyat.dz/index.php/LIJ/Usage_Agreement

Qaḍāyā luġawiyaẗ (Linguistic Issues) is licensed under a **Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License**

This content is **Open Access**

Disclaimer

The opinions expressed in the texts published are the author's own and do not necessarily express the views of the Editorial team of the Journal of **Qaḍāyā luġawiyaẗ** (Linguistic Issues)

The Authors assume all responsibility for the ideas expressed in the materials published

Authors warrant that the rights of third parties will not be violated and that the publisher will not be held legally responsible should there be any claims for compensation

Copyright reserved to the author © 2024

Qadāya luġawiyaẗ (Linguistic Issues)

Center for Scientific and Technical Research for the Development of the Arabic Language(CSTRDAL)

Linguistic Research Unit and Arabic Language Issues in Algeria(LRUALIA)

For more information about LIJ, please visit: https://qadaya-lugawiyat.dz or contact us: contact@qadaya-lugawiyat.dz

التجربة الجزائرية في تعريب التعليم
Algerian experience in education training

يمينة زيغام *
جامعة مصطفى اسطمبولي - الجزائر

Yamina zighem
University Mostapha Stambouli Mascara-Algeria
amina.zighem@univ-mascara.dz

تاريخ استلام المقال:2023/12/31	تاريخ القبول: 2024/03/28	تاريخ النشر:2024/04/30

ملخص

فرض الواقع اللغوي إبان استقلال الجزائر تبني سياسة لغوية تعيد للعربية سيادتها، فرغم اختلاف التوجهات السياسية، إلا أن خيار استرجاع الهوية اللغوية هو القرار السيادي الذي سارت عليه الدولة، حيث سعت في سياستها اللغوية إلى ترسيم العربية وتعميم استعمالها في التعليم ومؤسسات الدولة، والمحيط، فاتجهت إلى تفعيل مبدأ التعريب. مر تحقيق مبدأ التعريب بمراحل عرفت من القوة والنشاط، كما عرفت مراحل اتسمت بالضعف والتخلف عن سيره، هذا ما يظهر في سير تعريب التعليم الذي عرف مراحل متباينة تبعا للمرجعيات السياسية، والهوياتية، والقومية.

الكلمات المفاتيح: التعريب؛ التعليم؛ مراحل تعريب التعليم؛ تعميم استعمال اللغة العربية

Abstract

The imposition of linguistic realities during Algeria's independence is the adoption of a linguistic policy that restores its sovereignty to Arabic. Although political orientations differ, the option of restoring linguistic identity is the sovereign decision of the State. In its linguistic policy, the State sought to define Arabic and to mainstream it in education, State institutions and the ocean. Achievement of the principle of Arabization has gone through stages of power and activity, as well as stages characterized by weakness and underdevelopment. This is reflected in the process of Arabization of education, which has defined different stages according to political, identity and national terms of reference.

Keywords: Arabization; Education; Educational training; Universal use of Arabic.

* **المؤلف المرسل:** يمينة زيغام **البريد الإلكتروني:** amina.zighem@univ-mascara.dz

E-ISSN - 2773-2886 / ISSN 2773-2894

1. مقدمة

شهدت الجزائر احتلالا فرنسيا دام لأكثر من قرن ونصف من الزمن، سعى فيه المحتل للسيطرة على المجتمع وإلحاقه بالدولة الفرنسية بعدها جزءا لا يتجزأ منها، وعمد في سياسته إلى القضاء على مكونات البنية الاجتماعية للأمة الجزائرية، بطمس معالم هويتها، انطلاقا من محاربة الدين واللغة، فاتجه لفرنسة المجتمع بإبعاد العربية عن كافة أوجه التعليم، بمصادرة الكتاتيب والمساجد. كان لهذه السياسة الأثر البالغ في المدرسة الجزائرية إبان الاستقلال، حيث أوجد مدرسة لا تتوافق ومبادئ، ومقومات الأمة الجزائرية؛ هذا الوضع استدعى البحث في سياسة التعريب بعدها الحل الوحيد لمعالجة واقع اللغة في المدرسة الجزائرية. كيف تم معالجة الواقع اللغوي للمدرسة الجزائرية إبان الاستقلال؟ وهل نجح خيار التعريب في تحقيق أهدافه؟

2. قضية التعريب إبان الاستقلال:

تأثر الوضع اللغوي إبان الاستقلال بالسياسة اللغوية التي انتهجها المحتل الفرنسي طوال فترة الاحتلال، والذي عمد إلى إضعاف وجود اللغة العربية وإلغائها من الاستعمال، بإصدار مختلف القرارات، ومن ذلك "قرار حكومي رسمي في 8 مارس 1938، تعتبر العربية بمقتضاه لغة أجنبية في الجزائر، الهدف من وراء ذلك القضاء على اللغة العربية في الجزائر وفرض اللغة الفرنسية" (الإبراهيمي، ص 44) واستمر المحتل في التضييق على ممارسة اللغة العربية في المساجد والكتاتيب، بهدمها أو مصادرتها، والقضاء على أوجه التعليم مستهدفا الهوية العربية، وتعزيز مكانة اللغة الفرنسية بفرضها في كافة المجالات، كان لهذا الوضع الذي استمر لقرن ونصف من الزمن دورا في فرض واقع لغوي ينافي مقومات الهوية الجزائرية، واستمر مع استقلال الجزائر، وأمام ضرورة استرجاع الهوية الجزائرية كان التعريب هو الخيار المطروح.

تعود قضية التعريب إلى الثورة التحريرية التي تبنتها وسعت إلى تطبيقها "كجزء أساسي من عملية التحرر التام والاستقلال الحقيقي عن كامل ما يمت بصلة إلى الاستعمار الفرنسي، وكان هؤلاء القادة ينظمون دروسا باللغة العربية للأهالي، وللمجاهدين لتمكينهم من استعمال اللغة العربية في مختلف مجالات حياتهم المدنية والعسكرية" (بن نعمان، 1981، ص 207) إضافة لدعم الكتاتيب والمساجد لنشر التعليم العربي. جاء خيار التعريب امتدادا لتوجه ثورة التحرير واستكمالا لاستقلال الجزائر.

لم يكن اتخاذ قرار التعريب بالأمر السهل، وذلك لطبيعة ظروف الاستقلال السياسة والإيديولوجية، غير أن الحكومة الجزائرية سارت نحو تحقيق مبدأ التعريب وفق رؤية الدولة.

كانت الانطلاقة الفعلية لقضية التعريب مع أحمد بن بلة (1962- 1965) الذي بدا مندفعا نحو إعادة العربية لسيادتها، وهذا ما نلحظه من خلال خطبه، قائلا في إحداها: "التعريب ضروري لأنه ليست هناك اشتراكية دون تعريب... لا مستقبل لهذا البلد إلا في العروبة..." كان بن بلة رجل إعادة إثبات الانتماء العربي للجزائر" (شاكر، ص129). عبرت خطبه عن الاعتزاز بالانتماء العربي، مؤكدا على ضرورة إعادة سيادة العربية في كافة المجالات بنص القانون بعدها اللغة الرسمية.

رغم تأكيد بن بلة على ضرورة اعتماد العربية وتعميمها، غير أن عملية سير التعريب لم تحقق انجازا يعيد للعربية مكانتها، بل ظلت الفرنسية اللغة الأولى في التعليم والإدارة...، ويرجع ذلك لتداعيات سياسية وإيديولوجية خاصة مع تنامي نزاعات السلطة بين الفرانكفونيين والعروبيين والمعربيين، وهو الأمر الذي حال دون اتخاذ قرار حاسم لتعريب شامل.

لم يتم تجسيد فعل التعريب في السنوات الأولى للاستقلال لحداثة الدولة الجزائرية التي واجهت عدة تحديات على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. لم يعرف سير التعريب تقدما ملحوظا إلا بمجيء الرئيس هواري بومدين (1965- 1980) الذي أصدر قرارات عملت على تجسيده و"التي تجلت في مرسوم 1968 القاضي بتعريب الإدارة، ثم قرار 1970 الذي أوحى به عبد الحميد مهري" (ولد خليفة، 2003، 234). تعد سنوات السبعينيات الانطلاقة الفعلية لعملية التعريب، وهي الفترة التي ازدهر فيها، وهذا ما يعكس لاإرادة السياسية في تنفيذ القرارات رغم أن حكومته لم تسر مع بومدين في التوجه نفسه، غير أنه حقق جزءا مهما من تعريب التعليم والإدارة، وحتى التعليم العالي.

تظهر صرامة بومدين في ضرورة تطبيق التعريب عبر خطبه، ومن ذلك قوله في خطبة افتتاح الندوة الوطنية للتعريب (14- 17 ماي 1975)... يجب أن يكون واضحا بادئ ذي بدء أننا لا نجتمع اليوم لمناقشة مبدأ التعريب، فذلك أمر مفروغ منه، ولا نقاش مطلقا حول المبدأ، وببساطة لأن الفرنسي يتكلم الفرنسية والصيني يتكلم الصينية بلغته الوطنية... من الطبيعي إذن أن نستعمل نحن اللغة العربية، ومن غير الطبيعي جدا ألا نستعمل لغتنا الوطنية" (بوهادي، 2014، ص25).أكد على أن التعريب هو خيار لا نقاش حوله، ومبدأ لا خلاف عليه، وضرورة لا حياد عنها، فهو رمز السيادة الوطنية، وتحقيقا لمبادئ ثورة التحرير.

رغم تمسكه بمبدأ التعريب وإصدار القرارات التي من شأنها تجسيد سياسته، إلا أن الأبعاد السياسية والإيديولوجية ألقت بظلالها على مسألة التعريب، فبعد الازدهار الذي حققه، بدأ في فترة الثمانينيات يعرف تراجعا في تنفيذ قراراته وانحسارا لسياسة التعريب، وذلك نتيجة لتصاعد الصراعات السياسية بين الفئة المعربة والفرانكفونية، وفي ظل تراجع التعريب تم إعادة تموقع اللغة الفرنسية، هذا ما حدث عندما تم إقالة الشادلي بن جديد وحل "البرلمان الجزائري الذي أقر قانون تعريب الجزائر وإحلال العربية لغة السيادة... وكان أول قرار اتخذه رضا مالك عند تعيينه رئيسا للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام هو إلغاء قرار التعريب الذي أصدره البرلمان الجزائري، بحجة أن الظروف الدولية لا تسمح بذلك..." (زايد، 2006، 164)

بداية من سنة 1988 ونتيجة الأحداث التي شهدتها هذه الفترة، تم تغييب سياسة التعريب، وقانون تعميم استعمال اللغة العربية، الذي يعد من أهم إجراءات سياسة التعريب، والذي "تبلور برقم 91- 05 المؤرخ في 16 يناير 1991 بناء على دستور 1989، وبمقتضى قوانين تعود إلى عام 1966 عودي للنسخ وأوامر منها الأمر المؤرخ بتاريخ 1968/02/19 المتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين ومن يماثلهم، والأمر المؤرخ بتاريخ 1970/02/19 المتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير وثائق الحالة المدنية، و الأمر المؤرخ بتاريخ 1973/01/10، المتضمن تعريب الأختام الوطنية ... والقانون الصادر بتاريخ 1986/08/19، المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية..." (الجريدة الرسمية، قانون رقم 91- 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، العدد 3). جاء تبعا لمجموعة من القوانين التي سبقته ممهدة لقانون يقر بتعميم استعمال اللغة العربية في كل المجالات.

تم المصادقة على القانون " في 17 كانون الأول ديسمبر 1996، ثم أعلن عن دخوله حيز التنفيذ في 5 جويلية 1998؛ و في 11 جويلية 1998 صدر مرسوم رئاسي بتأسيس "المجلس الأعلى للغة العربية"، وضبط صلاحيته التي تنطلق من متابعة تطبيق بنود القانون تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها، ما يتولى التنسيق "بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية و ترقيتها و تطويرها" (المسدي، 2014، ص 370). ضم القانون عدة قوانين ومواد تنص على التعريب وتعميم العربية، وعليه قرر إنشاء المجلس الأعلى وحددت صلاحياته بالعمل على نشر استعمال اللغة العربية وتعميمها، وغيرها من المهام التي تصب في النهوض بها.

لم يدم العمل بالقانون طويلا، بل سرعان ما تم تجميده "في 4 جويلية 1992، أين تم تقليص حصة الصحف الصادرة باللغة العربية، رغم أن القانون يمنع صدور أي صحيفة موجهة للرأي العام بغير اللغة العربية، كما جاء في أحكام المادة 14" (جراح، ص 116). تم تأجيل القانون وتضييق حيز تنفيذه، حيث قلصت مهام المجلس الأعلى للغة العربية وقوانين التعريب.

لم تعرف قضية التعريب في هذه الفترة توجها واضحا، فلم تستقر عملية تطبيقه، فهي من أسوء مراحله، وذلك لتغييبه تارة وتجميده تارة أخرى، أو حتى إعادة سيره بصورة شكلية، وهذا ما حدث بمجيء الرئيس الأمين زروال، حيث "أعلن سريان تطبيق قانون اللغة العربية اعتبارا من 5-07-1998" (مناصرة، ص 32). لكن سرعان ما تم تجميده نظرا لتبعات الحركات الحزبية والسياسية الأمازيغية. يتضح أن سير عملية التعريب عرفت تدبدبا في تنفيذ قراراته نتيجة السياسات المنتهجة، والخلفيات الإيديولوجية.

3. سياسة تعريب التعليم:

ورثت المدرسة الجزائرية إبان الاستقلال مدرسة مفرنسة، نظرا للسياسة التعليمية التي انتهجها المحتل، حيث غيب تعلم اللغة العربية بنص القوانين، "فلم تكن العربية تدرس حينها إلا إذا قدم الأهالي طلبا رسميا لذلك، ولم يخصص لها مرسوم سنة 1883، ولا برنامج سنة 1890، ولا مرسوم سنة 1892 أية مكانة محددة في المسار الدراسي." (بوخاوش، ص 188). تم جعل العربية لغة أجنبية بصورة رسمية والفرنسية هي اللغة الرسمية للبلاد، معتمدا في سياسته على الفرنسة والإدماج ومختلف الأساليب القمعية، بمصادرة الكتاتيب والمساجد والمدارس الحرة.

خلف هذا الوضع تركة فرنسية أثرت على توجه السياسة اللغوية ما بعد الاستقلال، ومن ذلك نجد "البنيات والهياكل التعليمية التي غرسها الاستعمار في جسم المجتمع من جهة، والرؤى والتصورات والمعايير التي غرسها الاستعمار نفسه في النخبة المثقفة التي أوجدها نظامه التعليمي في كل قطر." (الجابري، 1990، ص 151). ويظهر ذلك في اضطراب القرارات وتحديد خيارات رسم السياسة اللغوية، فقد عرفت المرحلة الانتقالية أو مرحلة الاستقلال تعثرا في انتقال المدرسة الجزائرية، "فالسياسة العامة للتربية لم تستطع التحرر بين عشية وضحاها من الفلك التعليمي الفرنسي الموروث عن العهد الاستعماري القريب" (بوهادي، 2014، ص 17).

كان انقسام أصحاب القرار بين مؤيد للتعريب ومناهض له من مخلفات التركة الفرنسية، فقد احتد الخلاف بين الفرانكفونيين والمعربين، حيث اتجه الفرانكفونيون إلى القول إن المدرسة الجزائرية لا

تمتلك العدد الكافي من الأساتذة المعربين، وأن الانتقال قد يؤدي إلى تدهور مستوى التعليم، متشبثين باللغة الفرنسية بعدها لغة الحضارة، وأنها غنيمة ينبغي الحفاظ عليها، غير أن المعربين نادوا بالتعريب مؤكدين على أنه الخيار الوحيد لاسترجاع هوية المدرسة الجزائرية.

رغم عدم استقرار كل أطراف الحكومة حول القرار السياسي، غير أن التعريب كان هو الخيار الوحيد.

4. التخطيط اللغوي لسياسة تعريب التعليم:

تم التخطيط لعملية تعريب التعليم وفق إجراءات، اتخذت ثلاثة طرق:

1.4 تعريب رأسي: ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي ويأخذ سنة بعد سنة في التوسع حتى يأتي على كل المرحلة الابتدائية.

2.4 تعريب مرحلي جغرافي: ينطلق من الجهات التي سلمت إلى حد ما تأثير الوجود الثقافي الفرنسي، كالجنوب مثلا.

3.4 تعريب نقطي: يتناول مستوى من مستويات التعليم الابتدائي والثانوي أيا ما كان بنسبة محدودة، وتشمل كل المواد التي تدرس في ذلك المستوى، ويطبق في جميع أنحاء البلاد (بن نعمان، 1981، ص424). جاءت هذه الإجراءات بالنظر لواقع المدرسة الجزائرية، حيث أن التعريب الرأسي يسمح بالتدرج والتوسع تدريجيا سنة بعد سنة، بداية من التعليم الابتدائي إلى المتوسط والثانوي وصولا إلى التعليم الجامعي، وذلك للانتقال بالتعريب من مستوى إلى آخر لتحقيق التعريب الشامل. أما التعريب المرحلي الجغرافي وهو التعريب الذي يخص منطقة الجنوب الجزائري لاختلاف معطيات المدرسة التي لم تتأثر بشكل كبير باللغة الفرنسية وبقيت محافظة على ارثها اللغوي. أما التعريب النقطي، فهو التعريب الذي يسير بشكل جزئي، بحيث يتم تعريب جزء من كل مستوى.

أدى اختلاف الآراء حول إجراءات التعريب، وعدم الاتفاق إلى "تأجيل تاريخ الانطلاق الحقيقي لسياسة التعريب (النقطي) إلى سنة 1971، حيث عربت جميع المواد الدراسية في السنتين الثالثة والرابعة مع استبقاء اللغة الفرنسية كلغة فقط... وهي طريقة لم تحقق النتائج المرجوة منها في مجال التعريب." (بن نعمان، 1981، ص424). تم اعتماد التعريب النقطي في التعليم الابتدائي، لكنه لم يستمر لباقي

المستويات مما نتج عنه انقطاعا في عملية التعريب، فتعريب ثلث الأقسام دون غيرها شكل ازدواجية في التعليم وصعوبة دمج المتمدرسين.

استدعى العمل على تحقيق أهداف التعريب توفير إمكانات مادية وبشرية تهيئ البيئة التعليمية، أما الإمكانات المادية، فقد خصصت الدولة في "السنة الدراسية لعام 1968 الخمس من ميزانية الدولة لوزارة التربية الوطنية، ما يجعل منها المستهلك الأول وطنيا للاعتمادات العمومية" (الإبراهيمي، ص 27). رغم حداثة الاستقلال وضعف الاقتصاد إلا أن الدولة سخرت كل الإمكانات التي من شأنها توفير السير الحسن لعملية التعريب.

أما عن الإمكانات البشرية، اتجهت الدولة في تكوين هيئة معلميها من "الدول العربية (خاصة منها مصر، والعراق، وسوريا، وفلسطين) وبعض البلدان من المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفياتي سابقا)" (الإبراهيمي، ص 73). جاء ذلك بالموازاة مع تناقص أعداد المعلمين الفرنسيين بشكل مستمر منذ 1970.

وفي إطار إنجاح عملية التعريب تم تأسيس "لجنة التعريب وألحقت بالمكتب السياسي للحزب، إلا أنها لم تنجح في مهامها نظرا لإنشائها دون برنامج محدد أو تعيين لصلاحيتها أو لمجالات نشاطها، كذلك تأسس "المركز الوطني لمكافحة الأمية" ابتداء من 1964 من أجل أغراض التخطيط لمحو الأمية السائدة، وقررت الحكومة الجزائرية تأسيس لجنة وطنية في آب/ أغسطس 1966 لدراسة جميع جوانب مشكلة تعريب التعليم" (الإبراهيمي، ص 102). سعت الجزائر لتنفيذ سياستها رغم حداثة تكوين هيئاتها، والنقائص، وعدم إتباع سياسة واضحة، حيث خلف الاختلاف بين الفرانكفونيين والمعربين اضطراب في السياسة اللغوية المعتمدة، فقد تم استبدال "التعريب العمودي بالتعريب النقطي، الشيء الذي كرس ثنائية خطيرة في نظام التعليم بالجزائر" (الجابري، 1990، ص158). كان للفئة الفرانكفونية تأثيرا سلبيا على سير التعريب، حيث عملت على توقيف التعريب العمودي، واستبداله بالنقطي الذي يبقي على جزء من الأقسام المفرنسة.

5. مراحل تعريب التعليم:

1.5 المرحلة الأولى (1962- 1965):

كانت بدايته سنة 1962 بتعريب السنة الأولى، فقد "اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع، إذ لم يكتب لهذه الإجراءات أن تطبق في كل المدارس بصفة نظامية في تلك السنة... فإن الدخول المدرسي الثاني (1963-

1964) قد شهد حملة كبيرة لتنظيم تدريس العربية، وتعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن، وهكذا تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا في الدخول المدرسي الثالث (1964- 1965) وأصبح التلاميذ في هذه السنة لا يتعلمون إلا العربية وكل مواد البرنامج" (بن نعمان، 1981، 423).

2.5 المرحلة الثانية (1965- 1976):

نفذ التعريب بشكل جزئي في السنوات الثلاث الأولى، أما الانطلاقة الفعلية لتطبيقه كانت سنة 1964 بالتعريب الكامل للسنة الأولى، ولم يتم تعريب السنة الثانية إلا بعد مرور ثلاث سنوات من تعريب السنة الأولى، فقد اتخذ أحمد طالب الإبراهيمي "قرار تعريب السنة الثانية تعريبا كليا خلال مجلس الوزراء الذي عقد يوم 10 أوت 1967... وتقييم نتائج المرحلة الأولى من التعريب، وإبراز النقائص التي ظهرت وهي مرتبطة أساسا بضعف مردودية المستوى الذي تم الحصول عليه." (الإبراهيمي، ص46). يرى الإبراهيمي أن أسباب ضعف مستوى التعليم، جاءت لعدة أسباب منها: عدم تدريس اللغة العربية لساعات كافية، ولعدم استمرارية التعليم العربي في السنوات اللاحقة، ولنقص تأهيل المعلمين.

بداية من سنة 1965 تم العمل على تعريب كافة السنوات الأربع الأولى من التعليم الابتدائي بصورة شاملة، عرفت هذه المرحلة بالإصلاح الجزئي ، حيث تميزت بالانقطاع وعدم تكامل أجزائه، "لكن هذا الإجراء لم يتواصل، إذ حل محله إجراء آخر كان الهدف منه التدرج نحو تعريب المواد العلمية في مراحل التعليم العام، فقد تقرر بداية من سنة 1971 العمل بالإجراء الخاص بتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مراحل التعليم." (فضيل، 2009، ص28)لم يحقق إجراء التدرج مبدأ التعريب الشامل، كما حد من إمكانيات التعريب، بحيث طرح مدرسة مشتتة بين أقسام معربة بالكامل وأخرى مفرنسة لم تعرب، وهو ما لا يساهم في بناء مدرسة تنهض بالتعليم.

أما التعليم المتوسط والثانوي، تقرر تعريبه بداية من سنة 1971، حيث تم "تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى المتوسطة في جميع مؤسسات التعليم العام، وذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية... وتعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى الثانوية تعريبا كاملا" (بن نعمان، 1981، ص 426). تعد بداية السبعينيات فترة نشاط التعريب حيث تم تعريب الأطوار الثلاثة، ووضع المناهج التربوية في إطار اللغة العربية، والثقافة، والهوية، والتاريخ.

3.5 المرحلة الثالثة (1976- 1992):

وهي مرحلة تأسيس المدرسة الجزائرية، بالانتقال من المدرسة الابتدائية إلى المدرسة الأساسية، حيث "صدرت النصوص المؤسسة لها عام 1976 وشرع في تعميم العمل بها عام 1980" (فضيل، 2009، ص31). بغيت تأسيس نظام تربوي وطني يقوم على تعليم اللغة العربية، وتثبيت مقومات الأمة الجزائرية، والذي عمل على تعليم جميع المواد في كل المستويات بالعربية، وتنظيم تعليم اللغات الأجنبية وبذلك لم تتعدى الفرنسية كونها لغة أجنبية.

تعد المدرسة الأساسية امتدادا لسياسة التعريب، إلا أنها عرفت تماطلا في تنفيذ قرارات تأسيسها، والتي لم تحقق الكثير منها بتجميدها أو إلغائها، هذا ما حدث عندما "قام الوزير (السيد جبار) في عام 1992 حين أقدم على توقيف تنفيذ قرار كان قد اتخذه سلفه السيد (علي بن محمد) بعد موافقة الحكومة، ذلك القرار الرامي إلى تأجيل تدريس اللغة الأجنبية إلى الصف الخامس من التعليم الأساسي" (فضيل، 2009، ص186). كانت القرارات تتغير بتغير الوزراء تبعا لتوجهاتهم معربا كان أو مفرنسا.

كان لأحداث 1988 تأثيرا سلبيا على سير عملية التعريب، فكانت ذريعة من قبل الفرانكفونيين لتوجيه الاتهام للمدرسة المعربة، وتحميلها تبعات الأوضاع التي آلت إليها (الأمنية والسياسية). كانت منعرجا خطيرا ضد مكتسبات التعريب بتجميده، وتفعيل إصلاحات لم تولي سير التعريب أية مكانة.

يمكن تقييم مستوى سير تعريب التعليم بالنظر إلى مراحل تقدمه وإنجازاته، كالآتي:

جدول 1 تقييم سير تعريب التعليم.

مرحلة التعريب	تقييم سياسة التعريب
المرحلة الأولى (1962- 1965)	من ضعيف إلى متوسط
المرحلة الثانية (1965- 1967)	جيد
المرحلة الثالثة (1967- 1992)	من جيد إلى ضعيف

الجدول (1) تقييم سير تعريب التعليم.

6. استنتاج:

يتضح أن سياسة التعريب مرت بثلاث مراحل متباينة، عرفت فيها من القوة والازدهار، ما جعلها تحقق نتائج مرضية، كما عرفت مراحل من الضعف والتدهور، انحسر فيها ولم يحقق نتائج ملموسة، هذا ما تعكسه نتائج الجدول، والتي تحيلنا إلى ما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تميزت بشيء من الضعف وعدم الاستقرار، فلم يتحقق شيء من التعريب، ويعود ذلك لتعدد الآراء حول قضية التعريب، والاختلاف حول كيفيات تطبيقه، والصعوبات المرتبطة بحداثة الدولة ولاعتبارات الإمكانات البشرية والمادية، مما جعلت العملية تسير بصورة بطيئة، ولكونها بداية المرحلة الانتقالية نحو التأسيس لمدرسة جزائرية.

- **المرحلة الثانية:** عرف فيها التعريب أوج فترات ازدهاره، حيث تم فيه تعريب كافة أقسام التعليم الابتدائي، وكذا المتوسط والثانوي، وجزء من التعليم العالي، وكان قانون تعميم استعمال اللغة العربية من أهم مكتسباته.

- **المرحلة الثالثة:** عرفت بدايات المرحلة تحقيق مكتسبات مهمة، منها قانون تعميم استعمال اللغة العربية، وتأسيس المدرسة الجزائرية، غير أن تجميد التعريب والتخلي عن تنفيذ قراراته، وإحداث إصلاحات أدت لتغييبه.

7. خاتمة:

البحث في قضية التعريب في الجزائر، تعد من أهم التجارب في السياسة اللغوية، باعتباره الآلية التي تمكن من تحديد معالم المدرسة الجزائرية، وبناء نظام وطني يعكس الانتماء الهوياتي.

تمكنت سياسة التعريب من خلال مراحلها من تعريب التعليم الابتدائي، والمتوسط، والثانوي بصورة كاملة، غير أن التعليم العالي لم يعرف التوجه نفسه.

يبدو أن قضية التعريب تحكمت في سيرها مرجعيات تاريخية، وسياسية، وثقافية، عملت على توجيه قراراتها وتغيير سياستها.

رغم الانقطاع والاضطراب الذي عرفته التجربة الجزائرية، إلا أن نتائج سياسة التعريب حققت مخرجات مهمة بالنظر للسياسة اللغوية الاستعمارية التي استمرت لأكثر من قرن ونصف من الزمن، ولما خلفته من بنية تعليمية مفرنسة بشكل كلي.

لازالت قضية التعريب من أهم مشاغل السياسة اللغوية والتي وإن تم تجميد قراراتها، فإن تفعيلها يكون بعيدا عن الخلفيات السياسة، بتمكين الهيئات اللغوية (المجلس الأعلى) وذلك بمدها الصلاحيات الكافية وإشراكها في العمل على التخطيط اللغوي في تحقيق مكتسبات التعريب.

يظهر عبر تتبع مراحل التعريب الصراع اللغوي الذي انعكس سلبا على سير التعريب، وتنفيذ قراراته، ومن ذلك تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية.

حققت سياسة التعريب نتائج لا يمكن نكرانها رغم الصعوبات والعراقيل التي واجهتها، والتي لا زالت إلى اليوم تحتاج إلى استكمال سياستها في الإدارة والمحيط والتعليم العالي، ولا سيما مع ظهور عوامل أخرى (من غير الاستعمار) جعلت سياسة التعريب تتخذ منحى آخر مع تنامي الهيمنة اللغوية، وانتشار استعمال اللغة الأجنبية.

8. المراجع

1- بن نعمان، أحمد. (1981م). التعريب بين المبدأ و التطبيق(في الجزائر و العالم العربي). الجزائر، أحمد زبانة.

2- الإبراهيمي، أحمد طالب. (د.ت). مذكرات جزائري. هاجس البناء (1965- 1978). الجزائر: دار القصبة.

3- شاكر، سالم. (د.ت). الأمازيغيون اليوم. تر: عبد الله زراف. المغرب: مؤسسة توالت للثقافة أمازيغية.

4- بوخاوش، سعيد. (د.ت). مقاومة التيار الإصلاحي في الجزائر لسياسة الفرنسة و دوره في الحفاظ على اللغة العربية (1900-1954). الجزائر: دار تفتيلت.

5- بوهادي، عابد محمد. (2014م). تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري. عمان، الأردن: دار اليازوري.

6- المسدي، عبد السلام. (يوليو 2014). الهوية العربية و الأمن اللغوي. ط1. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

7- فضيل، عبد القادر. (2009م). المدرسة في الجزائرية حقائق و إشكالات. ط1. جسور الجزائر.

8- مناصرة، عز الدين. (د.ت). المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب. إشكالية التعددية اللغوية. دار الشروق.

9- خليل زايد، فهد، (2006م). العربية بين التغريب والتهويد. عمان: دار يافا، دار مكين.

10- ولد خليفة، محمد العربي. (2003م). المسألة الثقافية وقضايا اللسان و الهوية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

11- عابد الجابري، محمد. (1990 فبراير). السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي "المغرب، تونس، الجزائر". ط2. عمان: منتدى الفكر العربي.

12- جراح، وهيبة. (د.ت). قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية بين النظري و هاجس التطبيق. اللغة العربية والبرلماني.

13- الجريدة الرسمية. قانون رقم 91- 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، العدد 3.

9.References (In Latin letters)

1- Ben Noman, Ahmed. (1981). Arabization between principle and application (in Algeria and the Arab world). Algeria, Ahmed Zabana. (Written in Arabic)

2-Al-Ibrahimi, Ahmed Taleb. (Undated). Memoirs of an Algerian. Obsession with construction (1965-1978). Algeria: Dar Al-Qasbah. (Written in Arabic)

3-Shaker, Salem. (Undated). The Amazighs Today. Translated by: Abdullah Zaraf. Morocco: Toualt Foundation for Amazigh Culture. (Written in Arabic)

4-Boukhaouch, Said. (Undated). Resistance of the reformist movement in Algeria to the policy of Frenchification and its role in preserving the Arabic language (1900-1954). Algeria: Dar Taftelt. (Written in Arabic)

5-Bouhadi, Abed Muhammad. (2014). Challenges of the Arabic language in Algerian society. Amman, Jordan: Dar Al-Yazouri. (Written in Arabic)

6-Al-Masdi, Abdul Salam. (July 2014). Arab identity and linguistic security. 1st ed. Beirut, Lebanon: Arab Center for Research and Policy Studies. (Written in Arabic)

7-Fadil, Abdelkader. (2009). The school in Algeria: facts and problems. 1st ed. Bridges of Algeria. (Written in Arabic)

8-Manasra, Ezz El-Din. (Undated). The Amazigh issue in Algeria and Morocco. The problem of linguistic pluralism. Dar Al-Shorouk. (Written in Arabic)

9-Khalil Zayed, Fahd, (2006). Arabic between Westernization and Judaization. Amman: Dar Yaffa, Dar Makin. (Written in Arabic)

10- Ould Khalifa, Muhammad Al-Arabi. (2003). The cultural issue and issues of language and identity. Algeria: Office of University Publications. (Written in Arabic)

11- Abed Al-Jabri, Muhammad. (1990 February). Educational policies in the countries of the Maghreb "Morocco, Tunisia, Algeria". 2nd ed. Amman: Arab Thought Forum. (Written in Arabic)

12-Jarrah, Wahiba. (Undated). Laws for the development of the Arabic language in the Algerian state between theory and the obsession with application. The Arabic language and the parliamentarian. (Written in Arabic)

13- Official Gazette. Law No. 91- 05 Jumada al-Thani 1411 corresponding to January 16, 1991, including the generalization of the use of the Arabic language, Issue 3. (Written in Arabic)

 E-ISSN - 2773-2886 / ISSN 2773-2894